

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٢٤

الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد خليل زاد/السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دولغوف

إندونيسيا السيد ناتاليغاوا

إيطاليا السيد سباتافورا

بلجيكا السيد غرولس

بنما السيد أرياس

بور كينا فاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد ليو زمنين

فرنسا السيد ريبير

فيت نام السيد هوانغ تشي ترونغ

كرواتيا السيد فيلوفيتش

كوستاريكا السيد أورينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوارى

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة (S/2008/387)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



السيد جواو هونوانا، مدير شعبة أفريقيا بإدارة الشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة أليس مونغوا، المستشارة في بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يحيى الحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس استجابة لرسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي، وهي واردة في الوثيقة S/2008/387.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جواو هونوانا، مدير شعبة أفريقيا بإدارة الشؤون السياسية، الذي أعطيه الآن الكلمة.

السيد هونوانا (تكلم بالانكليزية): بناء على طلب المجلس، يشرفني أن أقدم معلومات مستكملة عن آخر التقارير التي تلقيناها بشأن الوضع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا. في البداية، أود أن أعيد التأكيد على أن الأمم المتحدة ليس لها وجود في المنطقة وأن هذه الإحاطة تستند فقط إلى التقارير التي تلقيناها. وأتطلع إلى سماع الإحاطة التي سيقدمها رئيس الوزراء لمعرفة المزيد من التفاصيل.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة (S/2008/387)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالتين من ممثلي جيبوتي وإريتريا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في النظر في البند، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس،

أرحب ترحيبا حارا بالسيد دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى

إريتريا و "بث العداء". وفي ١٢ حزيران/يونيه، قامت محطة الإذاعة الحكومية في إريتريا، بلغة التيغرنجة المحلية، بتوجيه اللوم إلى جيبوتي عن مسألة الحدود واهتمت الولايات المتحدة بإشعال الصراعات الإقليمية. وكان ذلك رداً على النشرة الصحفية التي أصدرتها مبكراً وزارة خارجية الولايات المتحدة والتي أدانت "العدوان العسكري الإريتري على جيبوتي".

وفي اليوم ذاته، دعت جامعة الدول العربية إريتريا أثناء اجتماع طارئ إلى سحب قواتها من المنطقة الحدودية. وحثت فرنسا ومصر أيضاً إريتريا على السماح بتدخل جهود الوساطة في الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الاتحاد الأفريقي، في ١٢ حزيران/يونيه، الأمم المتحدة في الدعوة إلى إجراء محادثات بين إريتريا وجيبوتي لوضع حد للاشتباكات الحدودية. وحث مجلس السلام والأمن الأفريقي، في بيان له، البلدين على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واللجوء إلى الحوار لحل أي نزاعات ثنائية وتقديم دعمهما الكامل لجميع الجهود التي تبذل في ذلك الصدد.

ولا تزال الأمانة العامة على اتصال وثيق بزملائنا في المنطقة وتجتمع بانتظام مع الممثلين الدائمين لتلقي الآراء من كلا الجانبين. وفي اجتماع معي في ١٩ حزيران/يونيه، أقر الممثل الدائم لإريتريا بأن المناوشات قد وقعت في المنطقة الحدودية منذ بضعة أيام مضت، ولكنه قال إن جيبوتي بدأت بالهجوم وأن إريتريا ردت لمجرد الدفاع عن النفس. ووجه اللوم إلى الولايات المتحدة لتسببها في إشعال الحروب في منطقة القرن الأفريقي. كما أعاد التأكيد على النوايا السلمية لإريتريا تجاه جيبوتي وتساءل عن تسرع مجلس الأمن بإصدار بيان رئاسي في الأسبوع الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر ممثل إريتريا أن المجموعة الأفريقية قد تعقد اجتماعاً بشأن مسألة الحدود مع جامعة الدول العربية، وكذلك مع

منذ آخر إحاطة قدمتها الأمانة العامة إلى المجلس، وصف جميع محاورنا الوضع على الحدود بأنه هادئ ولكن يشوبه التوتر، بالتجمع العسكري على جانبي الحدود. ومن الواضح أن وقف إطلاق النار بحكم الأمر الواقع الذي تحترمه جيبوتي وإريتريا منذ الأسبوع الماضي لا يزال قائماً. ووفقاً لمحطة الإذاعة الصومالية المحلية، تنشر إريتريا معدات عسكرية ثقيلة في رأس دوميرا، شمال شرق أوبوك. وأبلغ مصدر آخر عن تعزيز القوات الإريترية قرب بلدة داداتو، الواقعة شمال غرب أوبوك. وقد يشير ذلك إلى حدوث توترات في شمال غرب وشمال شرق جيبوتي. كما أوردت صحيفة صومالية، أنه، في ١٥ حزيران/يونيه، خبراً عن غرق زورق حربي بعد إصابته بقذيفة. ويُعتقد أن جميع طاقم الزورق الحربي قد ماتوا، ومن غير المعروف ما إذا كانت القذيفة قد أطلقت من سفينة حربية فرنسية أو بواسطة البحرية الجيبوتية.

وفي حين تنشر الصحافة المحلية والمصادر الأخرى أنباء عن قيام القوات الجيبوتية بإعادة احتلال ما خسرت من أرض وتجميع قواتها بشكل ضخم قرب الحدود، تشير تقارير أخرى إلى أنها في الواقع قد انسحبت إلى موقع يبعد حوالي أربعة كيلومترات عن الحدود، لكي تكون بعيداً عن مرمى قذائف الهاون الإريترية. كما نفهم أيضاً أن هناك وجوداً عسكرياً جديداً لإريتريا على الجانب الإثيوبي عند نقطة تلاقي الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي.

ووردت تقارير عن نقل حوالي ٣٠٠ فرد من القوات الفرنسية إلى شمال شرق جيبوتي لتوفير الدعم الطبي واللوجستي للجيش الجيبوتي. وكان من المتوقع أن يصل وزير الدولة في وزارة الدفاع الفرنسية إلى جيبوتي اليوم. ومن المنتظر أن يلتقي بالرئيس إسماعيل عمر جيله لمناقشة أزمة الحدود وليزور القوات الفرنسية.

وفي ١١ حزيران/يونيه، أصدرت وزارة خارجية إريتريا بياناً صحفياً تتهم فيه جيبوتي بشن حملات عدائية ضد

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدركتم بها أعمال المجلس وعلى جهودكم وجهود وفد بلدكم خلال العملية التشاركية في الأسبوع الماضي، التي قصد منها توجيه اهتمام أعضاء المجلس إلى الصفة العاجلة للغاية لهذا النزاع بين جيبوتي وإريتريا. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى السيد هونوانا على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس اليوم.

ويسعدني أن ألتقي مرة أخرى بأعضاء المجلس الذين التقيت بهم خلال زيارتهم إلى جيبوتي في إطار محادثات السلام بين الأطراف الصومالية، التي أسفرت عن اتفاق سلام بعث آمالا كبيرة لدى المجتمع الدولي، وشكل أساسا قويا لإيجاد سلام دائم في الصومال. وأود التأكيد على سعادي بأنني، وزير خارجية بلدي، تحدثنا مع أغلبية أعضاء المجلس في جو من الثقة والأخوة منذ وصولنا إلى نيويورك.

واسمحوا لي أن أذكر أعضاء المجلس بجدور الأزمة الأخيرة في القرن الأفريقي الذي نال أكثر من نصيبه من الدمار والتقهقر من كل الأنواع، والذي كان من الممكن تجنبه في رأينا. لقد واجهت العلاقات بين جيبوتي وإريتريا منذ استقلالها في عام ١٩٩٣، بعض الصعوبات التي أمكن التغلب عليها حتى الآن بفضل التصميم على تسوية أي سوء تفاهم من خلال الحوار. بيد أن النزاع الذي تسبب حتى الآن في وقوع الكثير من الضحايا منذ أن هاجمت القوات الإريتيرية مواقع الجيش الجيبوتي في ١٠ حزيران/يونيه، واضطرتها إلى الدفاع عن أراضيها، جدير باهتمام أعضاء هذه الهيئة في الأمم المتحدة التي أنيطت بها ولاية صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق الأمم المتحدة.

إنني لم أحضر إلى هنا مجرد توجيه اتهامات لا أساس لها ضد إريتريا، فليس من الخير في شيء أن أقوم بهذه الرحلة الطويلة بهدف التشهير بقيادة إريتريا. ونحن لم نكن أبدا ولن

رئيس وزراء إريتريا ووزير خارجيتها، في نيويورك في ٢٣ حزيران/يونيه. وادعى أن الإثارة وتدويل الحادثة الحدودية من جانب جيبوتي قد خرجا عن نطاق السيطرة.

وفي اليوم ذاته، قال الممثل الدائم لجيبوتي بدوره إن الوضع على الحدود خطير جدا وقد يشعل فتيل الحرب في أي لحظة. وقد مات الكثير من الجنود بسبب هذا القتال، وهناك أعداد كثيرة من الجنود والمعدات الثقيلة موجودة على الحدود. وقال إن إريتريا قد فشلت حتى الآن في تبرير سبب وجودها العسكري في المنطقة ورفض استئناف الحوار مع جيبوتي. كما رفضت إريتريا أيضا العرض الذي قدمه الرئيس اليمني ليكون وسيطا. وأضاف الممثل الدائم أن جيبوتي لم تكن لديها مطلقا نية لشن الحرب، ولكنها اضطرت إلى الرد على هجمات إريتريا في الميدان. وذكر أن الحالة الراهنة كانت مكلفة بالنسبة لجيبوتي وأنه يتعين أن يعود كلا البلدين إلى الوضع الذي كان قائما من قبل.

وعقد الأمين العام اجتماعا ممتازا مع رئيس وزراء جيبوتي بالأمس. وأعاد رئيس الوزراء التأكيد على أن هذا الوضع قد شكل حالة حرب تنطوي على تجميع عسكري ضخم للقوات على جانبي الحدود. ووافقا على الضرورة الملحة للتوصل إلى حل للوضع عن طريق الحوار وبناء الثقة والعودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل. ونعتقد أنه ينبغي ترسيخ وقف إطلاق النار، وتسوية المسألة سلميا وعودة الوضع إلى ما كان عليه من قبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هونوانا على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لدولة السيد دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي.

السيد دليتا (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أقدم إلى المجلس وزير خارجية بلدي، السيد محمود علي أبو يوسف، الذي سافر إلى هنا برفقتي اليوم.

كامل نفوذه حتى تبدأ إريتريا في أن تأخذ بعين الاعتبار أدنى المعايير الدولية الخاصة بالعلاقات بين الدول.

وأخيرا، لا يمكننا السكوت عن الهجوم الذي شنه جيش إريتريا مباشرة بعد توقيع الاتفاق في جيبوتي بين المعارضة الصومالية والحكومة الانتقالية الصومالية بإشراف الأمم المتحدة. ويحق لنا في هذه المرحلة أن نطرح تساؤلا مشروعا عن الدور الذي يفترض أن تكون سلطات أسمرأ قد اضطلعت به وعن استخدامها للتزاع الصومالي الذي لا ينبغي من وجهة نظرنا أن يستخدم وسيلة.

وفيما يتعلق بالسلطات الإريترية، فإن أهدافها في الواقع ما زالت غامضة وهي تستر وراء الإنكار الكامل للتزاع، أو عندما يعترفون ضمنا بوجود نزاع فإنهم يطلقون إدعاءات غير منطقية تشير إلى تدخل خارجي يفترض أن أهدافه إثارة التوتر في المنطقة. وبطبيعة الحال، نحن نعتقد أن إنكار الحقيقة يعبر عن موقف غير مسؤول لأن وسائل الإعلام العالمية نشرت تقارير عن وقوع الأعمال العدائية والصراع المسلح الذي بدأت القوات المسلحة الإريترية.

ولكن حجج السلطات الإريترية تسقط عندما ينظر المرء إلى الحالة في الميدان، لأن قوات جيبوتي المسلحة هوجمت فعلا من جانب القوات الإريترية دون غيرها، ولم نشاهد أي قوات مشاركة أخرى في ميدان المعركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الأسباب التي قدمت تظل غير مقبولة لحكومتنا ولبلدنا بأسره، وهو على أتم استعداد للدفاع بكل وسيلة ممكنة عن سلامته السياسية والإقليمية.

إن بلدنا من حيث المبدأ ليس بلدا ذا ثقافة عدوانية، وشعبنا أبعد ما يكون عن النزعة العدوانية. ولكن يجب ألا يُنظر إلينا وكأننا ضعفاء ومترددون أو قابلون للتهريب. إن جمهورية جيبوتي، مرة أخرى، لن تتردد على الإطلاق،

نكون جزءا من جبهة معادية لإريتريا. بل على العكس من ذلك، حاولنا دائما أن نحافظ على علاقات مقيدة مع ذلك البلد. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف على تفاصيل هذا النزاع لأن الوضع في الميدان مدعاة لقلق بالغ.

وتختلف الأزمة الراهنة اختلافا كبيرا عن ما سبقها من أزمت لعدد من الأسباب. أولا أنها تختلف في الشكل، لأن القوات الإريترية في هذه المرة لم تنتهك أراضي جيبوتي فحسب، بل احتلت أرضا وشرعت في أعمال البناء على ترابنا. وإضافة إلى ذلك، هي تختلف من حيث المضمون، ففي حين أن المحاولات السابقة لم تدع ملكية جزء هام من أراضي جيبوتي، فإن الدوافع الحالية ما زالت غامضة ومشبوهة في نظر سلطات جيبوتي.

ونظرا لعدم وجود تفسير واضح من جانب قادة إريتريا، فإن شكوكا قوية تخامر حكومتنا بأنهم مدفوعون بالطمع الناتج عن مطمح جيبوتي المعلن بأن تصبح مركزا بحريا للمرور العابر لبناء ميناء حديث وهياكل أساسية. وبفضل ثقة المستثمرين وموقعنا في هذه المنطقة من البحر الأحمر ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للملاحة العالمية، فقد شرعت جيبوتي في مسار النمو والتنمية لكي تصبح مركزا تجاريا.

ولكننا نعتقد أيضا أن سلطات أسمرأ تتابع مواجعتها مع إثيوبيا من خلال إثارة نزاع مع جيبوتي التي تمر منها كل البضائع المتجهة إلى إثيوبيا. وهذه بلا شك محاولة لتحويل النزاع إلى نزاع إقليمي.

ولا تغيب عن المجلس حقيقة الطريق المسدود الذي وصل إليه الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، والذي بات مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في القرن الأفريقي، ولا سيما للسلام في الصومال. ولذلك، لا بد للمجتمع الدولي من استخدام

لقد أُجبر بلدي بشدة على الدخول في حرب بين الأشقاء نمقتها.

وفي هذا الصدد، أعرب عن الشكر لأعضاء المجلس، الذين استجابوا لندائنا وتصرفوا على جناح السرعة، حسبما تقتضي هذه الحالة العاجلة والخطيرة. إن المحافظة على أرواح الناس ووقف الأعمال العدائية غير المريرة - والظالمة أيضا لشعبي جيبوتي وإريتريا - تمثل وستظل تمثل أولوية لدى حكومتي. ولا يستطيع بلدي أن يتصور سيناريو لحالة من الجمود اللانهائي. وسيكون ذلك قطعاً اختباراً لصبرنا وروحنا المعنوية ومواردنا.

ونرحب بالبيان الرئاسي الذي أصدره المجلس (S/PRST/2008/20) الذي يشجب بشكل قاطع الأعمال العسكرية التي قامت بها إريتريا في رأس دوميرة وفي جزيرة دوميرة، ونرحب أيضا بالبيانات الصادرة عن جميع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. وتؤكد هذه البيانات رأينا المبدئي المتمثل في تسوية الأزمة، كما تؤكد أن استخدام القوة لا يمكن بأي حال أن يصبح بديلاً للحوار أو الدبلوماسية.

ونؤكد من جديد ثقتنا بقدرة المجلس، المتسقة مع مهامه وسلطاته المخولة له بموجب الميثاق، ونعرب عن الأمل في أن يتم التوصل إلى تسوية للنزاع مع إريتريا بوسائل سلمية عملاً بمبادئ العدالة والقانون الدولي.

إن إخفاق سلطات ذلك البلد في تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهد بها بموجب الميثاق أمر واضح، لأن استخدام القوة وانتهاك أراضيها حقيقة واقعة. وليس هناك ذريعة تعفي إريتريا من التزاماتها تجاه المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، نلاحظ التحدي المتواصل فيما يتصل بجميع بعثات المساعي الحميدة التي أوفدت، بما في ذلك محاولة الوساطة مع رئيس دولة إريتريا التي قام بها السيد لويس

إذا ما دعت الضرورة، عن ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس ضد أي بلد وفقاً للميثاق لضمان سيادتها الوطنية.

إن الركائز والمبادئ الأساسية التي تستند إليها دبلوماسية جيبوتي في المنطقة وفي العالم بأسره لم تعد سرا على أحد. ولأن بلدنا ظل لأمد طويل واحة سلام في منطقة مضطربة، فإنه قد ظل ملاذاً لجميع ضحايا الحروب الأهلية في المنطقة وهو في موقع أفضل لتقدير قيمة السلام وممارسة التسامح. وعلى وجه التحديد، تعتمد سياستنا الإقليمية أساساً على علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة، وكذلك الحياد والصدقة والتعاون من أجل التنمية الاقتصادية التي تخدم مصالح كل شعوب المنطقة.

ونحن إذ نسترشد بهذه القيم، فقد اتخذنا جميع الخطوات اللازمة لإيجاد مخرج دبلوماسي من الأزمة الحالية مع إريتريا من أجل تجنب الانزلاق من جديد في صراع اعتريناه وما زلنا نعتبره بلا جدوى.

وقد ظلت دبلوماسية جيبوتي نشطة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وعُرضت علينا مقترحات للوساطة من جانب البلدان الصديقة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وأخيراً، توجهنا إلى مجلس الأمن عبر الرسائل المؤرخة تباعاً في ٥ و ٩ أيار/مايو و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وبينما انصب كل اهتمامنا وكل جهودنا على البحث عن حل دبلوماسي للأزمة، رفضت إريتريا كل مبادرات الوساطة وأصرت على عدم الاعتراف بوجود أي مشكلة. وبطبيعة الحال، سعت في نفس الوقت للاستفادة من هذا الوضع من خلال الحصول على مكاسب إقليمية إضافية ولتعزيز مواقع جيشها. وكل هذه المناورات مصممة لشن حرب نرغب في تجنبها حتى اللحظة الأخيرة، وقد برهن على ذلك الهجوم الذي وقع في ١٠ حزيران/يونيه.

على طول حدودنا المشتركة ليس له ما يبرره، لا ينبغي أن يستخف المجلس به؛ ولا بد من الاهتمام به بالقدر الذي يستحقه.

وبسبب الافتقار إلى تدخل دولي قوي يستند إلى الحوار وفض الاشتباك بين القوات، أصبحنا نواجه معضلة: أن نختار بين الوضع الراهن والحرب. ومن الواضح أن حكومتنا لا تستطيع أن تفكر في أي خيار من هذين الخيارين. وبكلمة واحدة، لا بد أن يدرك مجلس الأمن خطر عدم التصرف، الذي سيكون استرضاء لقائد عدواني ويصعب التكهن بما سيقوم به. وفي الحقيقة، من غير الحكمة، ومن باب الإهمال أو عدم العناية ترك هذه الحالة لتظل كما هي الآن. واتخاذ المجلس إجراء للحيلولة دون استئناف القتال بين القوات المسلحة، التي تقف الآن في نطاق الرماية فيما بينها، سيكون، في رأينا، عملا يتصف بقدر كبير من الحكمة والواقعية. ومن شأن ذلك أن يحول دون وقوع مزيد من العنف ومواجهة واسعة النطاق، لا يمكن التنبؤ بنتائجها على الإطلاق.

ومما يؤسف له، أن هذا السيناريو معروف تماما لدى شعوب المنطقة. والشيء المؤكد الوحيد هو تصعيد حرب ومأساة تسفر عن فقدان أرواح كثيرة. وأضيف قائلًا لو أن هذه الحالة من التوتر الشديد إلى أقصى حد استمرت بسبب سلوك السلطات الإريترية الذي يتصف بالازدراء، حيث أدارت أذنا صماء لجميع التعبيرات عن النوايا الحسنة، التي كان آخرها اقتراح الوساطة الذي عرضه فخامة رئيس جمهورية اليمن، علي عبد الله صالح، ورفضته السلطات الإريترية، التي ستظل الحرب هي خيارها الوحيد. ونأمل حقيقة في أن لا تخطئ إريتريا في الحكم على عزيمة جيبوتي والسخط وتزايد انعدام الصبر تجاه تكتيكاتها وسلوكها العدواني.

مايكل، المفوض الأوروبي للتنمية والشؤون الإنسانية، إثر اجتماع القمة الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والتي لم تسفر عن أية نتيجة أفضل من نتائج المبادرات السابقة.

وجمهورية جيبوتي، من جانبها، مستعدة تماما لتنفيذ مسؤولياتها، مثلما ظلت تفعل دائما، وستواصل بلا كلل بذل جهودها للانخراط في الحوار بهدف إقرار سلام واستقرار دائمين في سائر أرجاء المنطقة وفي سائر أنحاء العالم.

إن سلام وأمن الملاحة البحرية في سائر أنحاء المنطقة هما اللذان يتعرضان لأخطار كبيرة بسبب هذا النزاع. فكما يعلم المجلس حقا، أن مضيق باب المندب في الجزء الجنوبي للبحر الأحمر مضيق استراتيجي يفصل شبه الجزيرة العربية عن شرق أفريقيا وهو ممر رئيسي للتجارة الدولية لجلب النفط إلى أوروبا وآسيا. وفضلا عن ذلك، يوافق المحللون في الوقت الحاضر على أن هذا المضيق سيكون بالغ الأهمية في هذا الصراع. لقد باءت بالفشل جميع مبادراتنا لمنع الصراع. وبالرغم من توقف الأعمال العدائية العسكرية منذ ١٢ حزيران/يونيه، ستكون هناك نتائج كارثية إذا لم تكن هناك استجابة معقولة ومتناسبة من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي تجاه هذه الحالة المتفجرة والخطيرة التي تتطور بسرعة.

والواقع أنه منذ إدانة المجلس التي أصدرها في ١٢ حزيران/يونيه، لم تحدث تطورات إيجابية ولم تظهر أي علامة عن حسن النية فيما يتصل بتسوية سلمية للنزاع من جانب السلطات الإريترية. وببل النقيض من ذلك تماما: فبينما أتكلم أمام المجلس، وفي حين انسحب جيشنا إلى مسافة عدة كيلومترات منذ ١٢ حزيران/يونيه، تسللت قوات إريترية مرة أخرى إلى أراضي جيبوتي. وهذا التوغل الكبير في بلدنا الذي قامت به القوات الإريترية، الموجودة

لم تستجب للحملة العدوانية. وبدلاً من ذلك اختارت مسار ضبط النفس والصبر. وكان ذلك لأسباب جوهرية، لأن إريتريا تعلم يقيناً أن الحملة الاستفزازية نشأت من مكان آخر حيث صممت وتشكلت في جملتها. وفي الواقع، ليس لدى جيبوتي ولا شعبها، في أي تصور خيالي، أية مصلحة في هذا الشأن. وليست القضية، في الحقيقة، خطة أو أية مسألة أخرى تتصل بجيبوتي.

الحقيقة هي أنه لا يوجد هناك نزاع على الأراضي أو أي نزاع آخر بين إريتريا وجيبوتي. وترتكز حملة جيبوتي العدائية غير المبررة، على دوافع خارجية وتطورات إقليمية، وتترامن معها.

واسمحوا لي أن أقدم المزيد من التفصيل بشأن أبعاد وعواقب هذه الأزمة المفتعلة.

في ٢٢ نيسان/أبريل هذا العام، وبعد بضعة أسابيع من بداية هذه الحملة التي لا مبرر لها، أقام النظام الإثيوبي معسكراً على جبل موسى علي. وشقت إثيوبيا شبكة من الطرق المتعرجة إلى أعلى الجبل وقامت بوزع مدفعية هجومية بعيدة المدى ومعدات ثقيلة موجهة إلى إريتريا ومعرفة وموافقة من مؤيديها على ما يبدو.

ويقع جبل موسى علي عند تقاطع حدود البلدان الثلاثة: جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا. وكانت لجنة ترسيم الحدود الإريترية - الإثيوبية، أثناء قيامها بتحديد وترسيم الحدود الإريترية - الإثيوبية، قد حددت سيادة كل من البلدين عند مفترق الحدود الثلاثي هذا. إن الأعمال الإثيوبية، بعد ست سنوات من قرار لجنة ترسيم الحدود الإريترية - الإثيوبية، هي انتهاك فاضح لتلك القرارات.

وبالرغم من هذه الأعمال المزعزعة للاستقرار وغير المشروعة، اختارت إريتريا الصمت وذلك لمتابعة نهجها القانوني المعروف بمزيد من التركيز. غير أن ضبط النفس

وفي الختام، إن حكومتي مستعدة للتعاون مع مجلس الأمن والأمين العام بصدد جهودهما الرامية إلى إيجاد حل لهذه المغامرة العسكرية من جانب واحد والتي تدعو إلى الأسف، والجديرة بأن يوليها المجلس اهتماماً كبيراً وهاماً وبصورة عاجلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء جيبوتي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): مراعاة للوقت، سأقرأ نصاً موجزاً لبياني. وأرجو التكرم بتعميم النص الكامل في قاعة المجلس.

أعرب عن الشكر لرئاسة المجلس وللمجلس على إتاحة الفرصة لوفدي ليتشاطر آراءه بشأن التطورات الجارية حالياً فيما بين إريتريا وجيبوتي. تلاحظ إريتريا ببالغ القلق أن حكومة جمهورية جيبوتي قد اختارت الانخراط في توجيه اتهامات متواصلة ولا أساس لها ضد حكومة إريتريا على مدى الشهرين الماضيين. إن إريتريا لم تغز أراضي جيبوتي، وليس لديها أي طموحات لحيازة أراضي في المنطقة.

لقد حدثت اتصالات عديدة بين موظفين مسؤولين في الحكومتين، بما في ذلك على أعلى مستوى. وتحدث الزعيمان عن التطورات الجارية حالياً وقررا معالجتها بطريقة هادئة إلى حد بعيد تراعي العلاقات الأخوية بين البلدين وضرورة ضمان السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية.

بيد أن الأسباب معروفة جيداً لسلطات جيبوتي، أن التفهم الذي توصل إليه المسؤولون الأعلى في البلدين كليهما قد نُحِّي جانباً وطرحَت المسألة في الساحة الجماهيرية بجملات عدائية ضد إريتريا ليس لها ما يبررها. واستمرت المحاولات لجر حكومة إريتريا إلى نزعة عدائية، ولكن إريتريا

وفي ضوء هذا، من دواعي الأسف العميق الحملة الجديدة هذا الأسبوع في مجلس الأمن. لماذا تم دفع جيبوتي لتقديم تهمة ضد إريتريا على هذا المستوى؟ لماذا طُلب من مجلس الأمن مناقشة تهمة ملفقة وغير مسؤولة ضد دولة عضو بهذه السرعة؟ وبعد أن التزم مجلس الأمن الصمت ولم يُبدِ اهتماماً يُذكر، إزاء انتهاك إثيوبيا الفاضح للقانون الدولي واحتلالها الأراضي الإريترية الوطنية، كيف أُنقذ الآن. بمناقشة نزاع إقليمي ليس موجوداً وحيث لا توجد أرض محتلة؟ وكيف أن اشتباكا غير مبرر، افتعلته جيبوتي في المقام الأول، يفسر بأنه عمل عدواني يستحق المناقشة على وجه السرعة واتخاذ المجلس إجراء بشأنه؟ لماذا تُضخّم هذه المسألة أكثر من اللازم؟ إننا نستطيع طرح أسئلة لا حصر لها.

إن حكومة إريتريا تود أن تؤكد مرة أخرى أنها لن تتورط - بسبب الاستفزازات والإغراءات أو الاتهامات الكاذبة الأخرى - في أزمة لتصبح كبش الفداء لسياسات طائشة في المنطقة. وسوف تستمر في تقدير التعاون الوثيق مع جيبوتي، كما تجلّى ذلك في توقيع العديد من المشاريع الثنائية الأخرى في مجالات التجارة والصحة وصيد الأسماك والبنى التحتية.

وفي الواقع، إذا أراد مجلس الأمن صون السلم والأمن الإقليميين، عليه أن يبحث عن ذلك في مكان آخر. فلا يمكنه، أن يستهدف الضحية. ويجب ألا يفعل ذلك، وأود أن أدعو البلدان ذات الاتصال والتأثير العالمي في المنطقة إلى إلقاء نظرة دقيقة على سياساتها لضمان أن تصبح قوة إيجابية للتنمية والسلام والأمن لشعوب المنطقة.

وأود كذلك أن استرعي انتباه المجلس إلى التزام إريتريا بأنها ستتحلى بضبط النفس وستظل ملتزمة سياسياً بالحل السلمي لأي مشكلة قد تنشأ بين جيبوتي وإريتريا.

الذي تحلت به إريتريا في مواجهة هذا الاستفزاز لم يثر سوى المزيد من الإحباط للقوى التي تريد إثارة المشاكل بالدوس على سيادة القانون. فقد بدأ شن حملة معادية، وفي ١٠ حزيران/يونيه، دُفعت حكومة جيبوتي إلى القيام بهجوم عسكري استفزازي على وحداتنا المرابطة على الحدود. وبدأ الهجوم الذي شنته جيبوتي حوالي الساعة ١٩:٠٠ واستمر إلى ١١ حزيران/يونيه. ولتجنب الهجوم، قامت إريتريا بسحب قواتها إلى الخلف. وفي ١٢ حزيران/يونيه، واصلت جيبوتي هجومها مرة ثانية وكان مصحوبا هذه المرة بالطائرات المروحية. وهذه المرة، ردت إريتريا ودافعت عن نفسها. ومع ذلك، بادرت جيبوتي بالشكوى أولاً بالتهام إريتريا بالأعمال ذاتها التي كانت قد ارتكبتها. هي، وكما يقول المثل المحلي "ضربني وبكى، وسبقني واشتكى". وهكذا، لم تشن جيبوتي هجوما بدون استفزاز فحسب، بل قامت بتلفيق تهمة معدة جيدا ضد إريتريا.

وما زاد من المفاجأة هو ذلك البيان الرئاسي غير المتوازن وغير المبرر الذي أصدره المجلس في ١٢ حزيران/يونيه بناء على معلومات من طرف واحد. ورغم كل هذه الصعوبات، لم تتراخ إريتريا بل زادت من تحليها بضبط النفس.

وكما ذكرت سابقاً، إن الهدف الأساسي للاستفزاز العسكري، واستعمال جيبوتي كحصان طروادة، هو صرف إريتريا عن الخطة الرئيسية - سعيها القانوني لضمان إخراج إثيوبيا من أراضيها الوطنية. بموجب القرارات النهائية والمُلزمة التي أصدرتها لجنة ترسيم الحدود الإريترية - الإثيوبية، وتوريط إريتريا في جبهة أخرى. إن الفكرة برمتها هي زجنا في تبادل الاتهامات مع جيبوتي. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى بعثات وساطة لا حد لها وتفاقم الأزمات الإقليمية المزعومة.

والتحلي بضبط النفس - وفيما يتعلق بإريتريا بشكل خاص - طالبها بسحب قواتها والعودة بالوضع إلى ما كان عليه.

إن الحالة في الميدان تبدو مستقرة، لكن يمكن أن تتدهور بسرعة كبيرة في منطقة تضطر الطبيعة الوعرة فيها الجيشين إلى مواجهة أحدهما الآخر من مسافة قريبة. وعلى الطرفين، ولا سيما إريتريا، الالتزام بالبيان الرئاسي الصادر في ١٢ حزيران/يونيه. وهذا يعني بوجه خاص أنه على إريتريا أن تنسحب من منشآتها الدفاعية التي كانت قد بدأت في تشييدها على السفوح الجنوبية من سلسلة الجبال المؤدية إلى هضبة التلال وأن ينسحب الطرفان من جزيرة دوميرة. ولقد قامت قوات جيبوتي بذلك؛ وانسحبت. أما القوات الإريترية فلم تنسحب بعد.

ولذلك سوف يواصل المجلس متابعة المسألة عن كثب، وكذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

والنقطة الثانية التي أود أن أشدد عليها هي أن لدى الطرفين فرصة جديدة للتوصل، بدعم من المجتمع الدولي، إلى حل دبلوماسي لتزاعهما. وترحب فرنسا بالدور الذي يقوم به مفوض الاتحاد الأوروبي، لويس ميشيل، الذي هو على اتصال بالطرفين. ولا ينبغي لنا أن نقلل من الصعوبات التي تواجهها، ولكن قد نال القرن الأفريقي نصيبه من الصراع، ومن مصلحة الطرفين أن يتجنبنا صراعاً جديداً.

وأود أن أؤكد أن جيبوتي في رأينا تقوم بدور في تحقيق الاستقرار، ولا سيما أنها رحبت بأن تعقد على أرضها المفاوضات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وتلك المنطقة بالغة الأهمية لاستقرار أفريقيا برمتها.

وقد أقامت جيبوتي وفرنسا علاقات صداقة وتعاون وثقة ترجع إلى سنين كثيرة مضت. وفي هذا الصدد، تعرب

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون إبداء ملاحظات أو توجيه أسئلة.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر وكيل الأمين العام السيد هونوانا على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور رئيس وزراء جيبوتي والممثلين الدائمين لإريتريا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بيننا اليوم. إن هاتين المنظمتين تضطلعان بدور هام في حل هذه الأزمة.

وأود أن أشدد على نقطتين. أولاً، لقد أصبح النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا مسألة دولية. فلقد ناقش المجلس، في مشاورات غير رسمية، عدداً من التزاعات الحدودية بين جيبوتي وإريتريا.

ففي أيار/مايو، أبلغت الأمانة العامة المجلس بالتوترات بين البلدين بشأن مسألة رأس سلسلة الجبال وجزيرة دوميرة في أعقاب عدد من المناورات الدفاعية التي قامت بها إريتريا. وقد قدمت فرنسا بياناً إلى هذا المجلس، كما فعلت مسبقاً بصفتها الوطنية، تدين فيه ذلك الانتهاك لسيادة جيبوتي. وعندئذ، رحب المجلس بالإشارة الإيجابية من إريتريا، التي كانت قد انسحبت من بعض المواقع. وكنا قد أمّلنا أن يكون الطرفان، بمساعدة من رئيس الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية والدول الأخرى المعنية، على وشك الشروع في حوار من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي لتزاعهما.

ولكن المجلس اضطر إلى الاستجابة للحالة الجديدة التي أوجدتها الصدمات الديموية في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أدان المجلس في بيان رئاسي العمل العسكري الذي قامت به إريتريا ضد جيبوتي وطالب الطرفين بتنفيذ وقف إطلاق النار

الدولي أو مجلس الأمن نيابة عن الطرفين. غير أننا لا بد أن نساعدتهما على التوصل معا إلى حل عن طريق التفاوض. ولذلك يرى وفدي أنه قد يكون من المفيد اليوم أن يعث مجلس الأمن ببعض رسائل محددة. ونأسف لأن إريتريا لم تستجب للطلب الوارد في البيان الرئاسي الصادر في ١٢ حزيران/يونيه. وندعو الطرفين، وبخاصة إريتريا، إلى سحب قواتهما وإعادة الوضع إلى ما كان عليه من قبل.

ونود أن نشكر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية على مساعدتها الطرفين في العثور على حل تفاوضي.

وسيكون من المفيد أن يوفد الأمين العام بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة، ومن شأنها أن تحظى بالتعاون الكامل من الطرفين. كما يمكن للأمين العام أن يُقيي مجلس الأمن على علم بما يطرأ على الحالة من تطورات. بمجرد تلقيه تقريراً من البعثة التي ندعو لإيفادها.

وأعتقد أن ذلك سيمثل رسالة مفيدة وموحدة، يا سيدي، يمكنكم الاستعانة بها في لقاءكم بالصحافة عقب هذه الجلسة.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أبدأ بالإعراب عن ترحيبي برئيس وزراء جيبوتي، السيد ديليتا محمد ديليتا، ووفده في مجلس الأمن. كما أود أن أشكركم يا سيدي على عقد هذه الجلسة في توقيت مناسب استجابة لطلب من إحدى الدول الأعضاء التي يحق لها، بموجب المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أي نزاع. ونعرب عن تقديرنا للبيانين والإيضاحات التي قدمها ممثلا جيبوتي وإريتريا. كما نشكر السيد هونوانا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا.

ويثير الصدام الأخير بين إريتريا وجيبوتي على امتداد خط الحدود بينهما لدينا قلقا عميقا، لأنه يشكل انتهاكا للسلام والأمن الدوليين. وفوق كل شيء، يساورنا شديد

فرنسا عن عزمها الكامل على احترام التزاماتها تجاه جيبوتي. فليس أي من توسيع نطاق الصراع أو تجميد الصراع خيارا مرضيا.

وأود الآن أن أعود إلى مسألة الحدود، التي تكمن في صميم المشكلة ويجب أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأنها. وقد جرى ترسيم خط الحدود بموجب اتفاق فرنسي إثيوبي في عام ١٨٩٧، وبعد ذلك بموجب بروتوكولات فرنسية إيطالية في العامين ١٩٠٠ و١٩٠١. ولم يتم التصديق على الاتفاقات الأخرى التالية. ولم يجر تحديد خط الحدود بشكل نهائي قط. وفيما يتعلق بجزيرة دوميرة، ينص البروتوكول الفرنسي الإيطالي على أن يحدد الطرفان في وقت ما مسألة السيادة على الجزيرة، وعلى ألا ينشرا قوات هناك بصفة دائمة في الوقت ذاته.

وعليه، توجد عدة وثائق ذات صلة وقديمة نسبيا، لم توقع على أي منها الدول الأطراف الحالية في الصراع. وأدى انعدام اليقين هذا مرتين إلى نشوب التوتر بين إريتريا وجيبوتي خلال التسعينات. لذلك ترجو فرنسا أن يتمكن الطرفان، بالاشتراك مع طرف ثالث يختارانه إذا شاء ذلك، من إيجاد حل تفاوضي وأن يتسنى تحديد خط الحدود بشأن دوميرة بصفة قاطعة.

وقد أعربنا للطرفين، كما فعل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وقطر، عن استعداد فرنسا لدعمهما في القيام بعمل من هذا القبيل. واقترحنا خاصة أن نوفد مبعوثا أو فريقا قانونيا لتيسير المناقشات بين الطرفين. وأود اليوم أنؤكد مجددا استعدادنا لعمل ذلك.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن النقطتين اللتين أترقهما، وهما التدويل والدعوة إلى إجراء حوار بين الطرفين، لا تستبعد أي منهما الأخرى. فمن الواضح، على العكس من ذلك، أن أمر تحديد خط الحدود ليس مهمة المجتمع

تضطلع به بلدان ثالثة، لأنها تساعد في عمليات حل الصراع وتسوية المنازعات.

ولا بد في نهاية المطاف من صون السلام والاستقرار على امتداد الحدود. وتزداد أهمية هذا المسعى من أجل السلام في ضوء الحالة المتفجرة في القرن الأفريقي والقيمة الاستراتيجية لمضيق باب المندب.

وأخيرا، يرجو وفدي أن يؤكد مجددا المشاعر التي أعرب عنها في البيان الرئاسي للمجلس الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):
أود بالنيابة عن وفدي أن أرحب برئيس وزراء جمهورية جيبوتي، الذي تكرم بالاجتماع بنا بعد ظهر اليوم، مما يدل على إيمانه بأهمية الموضوع الذي تتناوله اليوم.

وقبل أن أبدأ بياني، أود أن أشكر السيد هونوانا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا من فوره بشأن النزاع الذي ينذر بمواجهة بين جيبوتي وإريتريا.

وقد أعرب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه، الذي أشار إليه السفير ريبير منذ لحظات، عن قلقه إزاء الحوادث الخطيرة التي تجري على خط الحدود بين جيبوتي وإريتريا، مما أدى إلى وقوع خسائر في الجيش الجيبوتي. ودعا المجلس أيضا الطرفين، وإريتريا بصفة خاصة، إلى ممارسة ضبط النفس وسحب قوات كل منهما وإعادة الوضع إلى ما كان عليه من قبل. كما دعا إلى الدخول دون إبطاء في مفاوضات من أجل وضع حد للصراع.

ويعرب بلدي عن إدانته القاطعة لاستخدام القوة، ويؤكد مجددا أن هناك التزاما على الدول بأن تظهر الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية.

وما زال القلق يساورنا بشأن التوتر الجاري بين البلدين. لذلك يبدو لنا من واجب مجلس الأمن أن يجتهدا

القلق أيضا إزاء احتمال مزيد من تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في منطقة القرن الأفريقي. وقد لا توجد لدى أي من الطرفين نية السماح للحالة بالتردي إلى اشتعال الموقف بالكامل. ولكن الحالة بالرغم من نواياهما، يمكن أن تتخذ في الواقع اتجاها غير متوقع بسبب سلسلة الأفعال وردود الأفعال والتصورات والتصورات الخاطئة، وأن تتصاعد صوب مواجهة أوسع نطاقا. واللجوء إلى القوة العسكرية أمر لا يمكن قبوله. ونرى هذه الحالة بالغة الخطورة وأنها تستحق منا التيقظ المستمر.

ونشجع الطرفين بقوة على اللجوء إلى الآليات السلمية لحل المنازعات، وفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحث الأطراف على التماس النهج الدبلوماسية والقضائية لتسوية النزاعات، كما تحثها على اللجوء إلى الوكالات الإقليمية، أو إلى وسائل سلمية أخرى من اختيارها.

وكل من الأمن والشعور بالأمن هو كلّ غير قابل للتجزئة. وواضح أن من المهم بصفة عاجلة إيجاد شعور بالأمن المتبادل، على كل من الصعيدين الثنائي والإقليمي، لأنه لا يمكن تحقيق أمن بلد في مقابل حرمان بلد آخر من أمنه. وللمحافظة على الأمن يلزم أن تشعر كل من جيبوتي وإريتريا بأنها آمنة.

وندعو كلا الطرفين إلى التحرك قدما لتسوية النزاع بينهما على وجه السرعة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قبول وساطة أطراف ثالثة عند الاقتضاء. وندرك أهمية إيجاد حل مقبول من الجانبين لهذا الصراع الحدودي بين البلدين، وندرك أن علاقتهما الثنائية كانت سلمية في الماضي. لذلك فإن الأمل في حل لا يزال موجودا، وينبغي السير في جميع الطرق المناسبة.

ونعرب عن تقديرنا للدور الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ونشني عليه، وكذلك الدور الذي

جيبوتي في جزيرة رأس دوميرة. وندعو كلا الطرفين إلى الالتزام باحترام وقف إطلاق النار، وإبداء أقصى درجات ضبط النفس، والعودة إلى مواقعهما السابقة.

وتراقب روسيا بعناية التطورات الحاصلة في هذا الوضع على الحدود بين إريتريا وجيبوتي. ونعتقد أنه من الضروري تسوية مشاكل الحدود عن طريق المفاوضات وحدها. ونهيب بكلا الطرفين أن يتعاونوا ويبدلا الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى تسوية سلمية مع الالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ونؤيد الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وسائر الأطراف المهتمة من أجل التوصل إلى حل مبكر للمواجهة وإلى تسوية النزاع بين جيبوتي وإريتريا. ونهيب بكلا الطرفين أن يتعاونوا في هذا المسعى. ونعتمد على تنفيذ ما دعا إليه مجلس الأمن، وعلى توصية الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية. والهدف من ذلك الشروع في إجراء مفاوضات ثنائية بين جيبوتي وإريتريا تؤدي إلى تعزيز الثقة والتوصل إلى تسوية سلمية للوضع على الحدود بين هذين البلدين.

وسيواصل مجلس الأمن، دون شك، الإبقاء على الزخم في هذا الوضع لصالح دعم الاستقرار والحيلولة دون زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة الهامة من القرن الأفريقي.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد هذا الاجتماع الطارئ للمجلس. ونود أن نشكر السيد هونوانا على إحاطته الإعلامية.

باسم الوفد الصيني، نرحب في هذه الجلسة برئيس وزراء جيبوتي، السيد دليتا، ونشكره على بيانه. كما أود أن أرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لإريتريا وأشكره على بيانه. ونرحب أيضا بحضور ممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في جلسة اليوم.

على الامتناع عن القيام بأي إجراءات من شأنها تصعيد الصراع. كما أن من الأهمية بمكان أن يؤكد أسبقية الحوار بدلا من العمل العسكري. ومن الضروري لذلك أن توافق جيبوتي وإريتريا على عروض الوساطة التي قدمت لهما، وخاصة من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والبلدان الصديقة الأخرى. ومن نافلة القول أن بوركينافاسو، رغبة منها في السلام، ترحب بهذه المبادرات وهذه الجهود التي نأمل أن تستمر.

وفيما يتعلق بالوضع المثير للقلق بعض الشيء في القرن الأفريقي، ينبغي عمل كل شيء لمساعدة هاتين الدولتين على حل نزاعهما، لأنه من المهم أن تجنبنا سكاكهما المعاناة التي قد تنزل بهم جراء مواجهة جديدة لا يمكن التنبؤ بعواقبها. ومن ثم، نأمل أن يوافق كلا البلدين على أن يتعاونوا تعاوننا تاما مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية وأن يوافقا على المساعدة المقدمة من البلدان الصديقة بهدف التوصل إلى حل نهائي لنزاعهما. ونحث أيضا المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في هذا المسعى.

وفي الختام، نود أن نشكر الوفد الفرنسي على مشروع البيان الصحفي الذي قدمه إلينا. ونود أن نقول إننا نؤيده تأييدا تاما.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نرحب بمشاركة رئيس وزراء جيبوتي في جلسة اليوم ونشعر بالامتنان له على التقييم الذي قدمه إلينا. كما استمعنا جيدا إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإريتريا.

يعرب الاتحاد الروسي عن قلقه البالغ إزاء التصعيد الخطير في المواجهة التي وقعت على الحدود بين جيبوتي وإريتريا في أوائل هذا الشهر. وتوافق روسيا تماما على بيان رئيس مجلس الأمن الذي اعتمد فيما يخص هذا الحادث، والذي يشمل إدانة الأعمال العدائية التي بدأتها إريتريا ضد

ونود أن نناشد جيبوتي وإريتريا وأن نشدد على أن استخدام القوة في حل النزاعات غير عملي وغير قابل للاستمرار في الواقع. ونشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء تصاعد التوترات في القرن الأفريقي، وندين استخدام القوة في حل النزاعات. ولسوء الحظ، يشمل هذا جزءا من قارتنا، التي نالت نصيبها من الاضطرابات.

ونناشد كلا الطرفين أن يمارسا ضبط النفس. ونؤيد الدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي إلى الطرفين بالعودة فورا إلى الوضع الذي كان سائدا قبل بدء هذا النزاع. ونحث الطرفين على المشاركة في الحوار في سبيل حل خلافاتهما. ونشجع الجهود التي يبذلها الأمين العام، ونشكر السيد هونانا على إحاطته الإعلامية. ونعتقد أنه يجب تشجيع المساعي الحميدة للأمين العام لمساعدة هذين الجارين الصديقين على التوصل إلى حل لتزاعهما.

كما نود أن نشير أيضا إلى أن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي قد عرضا أيضا بذل مساعيها الحميدة في هذا النزاع. ولا نملك غير التعبير عن الأمل في أن يستجيب البلدان لنداء المجتمع الدولي بألا يسمحا لخلافاتهما بأن تتضخم وتتحول إلى نزاعات كبيرة، وأن يبذلا كل ما في وسعهما لحل مشاكلهما بطريقة سلمية.

السيد هوانغ شي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد هونانا على إحاطته الإعلامية للمجلس عصر هذا اليوم. ويود وفد بلدي أيضا أن يرحب بمشاركة دولة رئيس وزراء جيبوتي، وبحضور الممثل الدائم لإريتريا، وممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في جلسة اليوم.

ويلاحظ وفد بلدي بقلق تصاعد حدة التوتر على الحدود بين إريتريا وجيبوتي، وبشكل خاص الحوادث الخطيرة التي وقعت في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على

تتابع الصين باهتمام النزاع الحدودي الأخير بين جيبوتي وإريتريا. ونرى أن التطورات التي تحدث على طول المناطق الحدودية تثير القلق. ونهيب بكلا الطرفين أن ينطلقا من المصالح الأكبر للعلاقات بين البلدين والسلام والأمن في القرن الأفريقي. ونهيب بهما أيضا أن يمارسا ضبط النفس، وأن يحولا دون زيادة تدهور الوضع. وتأمل الصين أن يتوصل كلا الطرفين إلى حل لخلافاتهما عن طريق الحوار والمفاوضات.

تؤيد الصين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى وبلدان المنطقة لاضطلاعها بدور نشيط في الوساطة. وينبغي أن يواصل المجلس الاضطلاع بدور نشيط وبناء في دعم حل الخلافات بين الطرفين عن طريق الحوار والمفاوضات. ويمكن للمجلس تعزيز اتصالاته مع جيبوتي وإريتريا، والاستماع إلى آراء وطلبات الأطراف المعنية، والتنسيق بين المساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، ودعم تلك المساعي.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أرحب أيضا برئيس وزراء جيبوتي، وأشكره على زيارته لنا في نيويورك. ولا تزال لدينا ذكريات عزيزة جدا عما غمرتنا به حكومة جيبوتي من حسن الضيافة والكرم عند زيارتنا لذلك البلد. وإننا نشكرها كثيرا على كل ذلك. ونرحب أيضا بوزير خارجية جيبوتي ونشكره على حضوره أيضا إلى هذه الجلسة. ونعرب عن سرورنا بمشاركة ممثل إريتريا وممثلي جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في هذه الجلسة.

إن الموقف الذي يواجهه المجلس، والذي يواجهه الاتحاد الأفريقي بالفعل، موقف شديد الصعوبة. لذلك فإننا نؤيد عقد هذه الجلسة الطارئة اليوم.

هذا الشهر، وعلى التسهيلات التي قدمها للقاء البعثة مع الأطراف الصومالية. ونشكره على بيانه أمام المجلس. كما نشكر مندوب إريتريا على بيانه، ونعرب عن الشكر للسيد هونوانا على إحاطته الإعلامية.

وتعرب ليبيا عن عميق الأسف والقلق بسبب المواجهات العسكرية التي جرت في الآونة الأخيرة بين البلدين الجارين والمرتبطين ليس بالجوار الجغرافي فحسب، بل أيضا بروابط كثيرة، حتى أنه يصعب تصور أن يلجأ للسلاح لمعالجة ما يدور بينهما من اختلافات مهما بلغت شدتها.

إن أفريقيا بشكل عام، ومنطقة القرن الأفريقي بشكل خاص، تدفع منذ زمن ثمنا باهظا نتيجة للصراعات المسلحة، ثمنا باهظا من أرواح أبنائها وبناتها ومعاناهم، وثمرنا باهظا من فرصها في التنمية. ومن المؤسف أنه في الوقت الذي تنحسر فيه الصراعات المسلحة في كل مكان آخر في العالم، حتى في أفريقيا، تتوسع الصراعات المسلحة في الشرق الأفريقي وتزداد شدتها.

وتأمل ليبيا أن يعمل مجلس الأمن بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بصفته المسؤول. بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن، على إنهاء هذه النزاعات ومنعها من التوسع، وذلك بمساعدة أطراف النزاع في الوصول إلى حل سلمي. ولا أريد أن أقول إن عجز مجلس الأمن عن تسوية النزاع الإثيوبي - الإريتري ووضع حد لحالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الصومال قد تكون من بين أسباب ما يجري من مخاطر على السلام على طول الحدود بين جيبوتي وإريتريا.

وتدين بلادي بقوة استعمال القوة واللجوء إلى السلاح، وتناشد بلادي البلدين الصديقين جيبوتي وإريتريا اللجوء إلى الحوار، وتطالبهما بالاستجابة إلى لما جاء في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه رقم

الحدود بين البلدين. ونود أن نشدد على المبدأ الأساسي الذي ينطبق على هذه الحالات، أي أن سيادة وسلامة أراضي الدول يجب احترامها احتراماً كاملاً وأن أي نزاع أو صراع يجب حله عن طريق المفاوضات السلمية وبطريقة متسقة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، نحث بالطرفين التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنب التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وتعزيز وقف إطلاق النار وتكثيف الحوار لتخفيف حدة التوتر.

وغني عن القول إن المسؤولية الأساسية عن حل الصراع تقع على عاتق الطرفين. ومع ذلك، فإن فييت نام تحيي الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتيسير تسوية النزاع. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته الـ ١٣٦ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، بشأن الحالة على الحدود بين جيبوتي وإريتريا، وكذلك بشأن التطورات في العلاقات بين البلدين.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشجع الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة، بالتنسيق مع الجهود الإقليمية، للتواصل مع كلا الطرفين بغية تشجيع الحوار حول وضع ترتيبات لعودة الوضع إلى حالته التي كانت سائدة على الحدود المشتركة بين البلدين قبل الأحداث التي أدت إلى التوتر الحالي، بما في ذلك انسحاب جميع القوات التي اتخذت مواقعها على الحدود منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ولتطوير تدابير بناء الثقة لحل النزاع الثنائي بطريقة سلمية.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): شكرا،

السيد الرئيس. أود أن أشارك من سبقوني في الترحيب بدولة السيد دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء دولة جيبوتي. واسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة لشكره على حسن الاستقبال والحفاوة عند زيارة بعثة مجلس الأمن إلى جيبوتي في أوائل

الحدود، ينبغي تسوية النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية. وإذا لم يكن بالمستطاع التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، ينبغي أن يتقدما إلى محكمة العدل الدولية لكي تنظر في النزاع. وفي حالة أي نزاع من شأنه أن يلحق أضرارا بالسلام والأمن الدوليين، والمطلوب من هذا المجلس العمل على منع تصاعد النزاع ليصبح صراعا مسلحا. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي أن يستخدم مجلس الأمن جميع الوسائل المتاحة له، بما في ذلك الحوار والمشاركة والتعاون فيما بين الدول الأعضاء.

ولذلك ناشد الطرفين كليهما أن يسحبا القوات المسلحة التي نُشرت مؤخرا على الحدود وأن يستهلا على الفور حوارا ثنائيا، وأن يستفيدا بالمساعي الحميدة والآليات التي توفرها الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة. وبالمثل، ترى بنما أن من المستصوب أن يُبقي الأمين العام مجلس الأمن على علم بأي تطورات قد تطرأ على الوضع

السيد كوارتي (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): إننا نشارك المتكلمين الآخرين لرحب ترحيبا حارا برئيس وزراء جيبوتي وكذلك بممثلي إريتريا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ونعرب عن الشكر للسيد هونوانا على إحاطته الإعلامية.

وبطبيعة الحال، نحن نرحب بالتقارير الواردة عن هدوء الحالة، ولكننا نشعر أيضا بالقلق إزاء ما تفيد به تقارير أخرى عن إعادة التجمعات والتعزيمات. ومن الواضح أن الحالة لا تزال هشّة في منطقة مضطربة أصلاً. ونؤكد من جديد جميع الشواغل التي ورد ذكرها في البيان الرئاسي المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه، بما في ذلك إدانة الإغارة العسكرية الإريترية، ونؤكد من جديد شعورنا ببالغ الأسف على فقدان الأرواح وضرورة التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس.

١٣٦، وقرار الجامعة العربية المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والبيان الرئاسي (S/PRST/2008/20) الذي صدر عن هذا المجلس عقب جلسته ٥٩٠٨، وتطالبهما بالعودة إلى ما كان عليه الوضع على الحدود قبل نشوء هذه الأزمة.

وفي هذا الخصوص، تؤكد بلادي على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وأن أي محاولة للمساس بهذا المبدأ تمثل تهديدا للسلام والأمن. كما تؤكد وتذكر بضرورة احترام الدول الأفريقية للحدود الموروثة من الاستعمار كما اتفقت على ذلك طواعية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية.

أخيرا، نأمل، سيدي الرئيس، أن يبادر هذا المجلس إلى الاهتمام بمعالجة هذه المشكلة، وذلك بمساعدة الطرفين على الوصول إلى حل سياسي.

وفي الختام، نشكر الوفد الفرنسي على مبادرته بإعداد عناصر للإحاطة الإعلامية الشفوية التي سيدلي بها الرئيس للصحافة ونؤيدها.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أن

أشارك في الترحيب بدولة السيد دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي، وأن أرحب أيضا بوجود الممثل الدائم لإريتريا، وبالممثلين عن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ونشكر أيضا السيد جوا هونوانا، ممثل إدارة الشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

تتعقد جلسة مجلس الأمن هذا اليوم بناء على طلب حكومة جيبوتي وذلك بهدف تقييم الحالة الخطيرة على الحدود بين إريتريا وجيبوتي، حيث وقعت مؤخرا مواجهات بين القوات المسلحة التابعة للبلدين.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أوضع بإيجاز موقف بنما. إن المطلوب من الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها احترام السلامة الإقليمية للدول، ويشمل ذلك احترام حدودها. وعندما تتنازع دولتان متجاورتان بشأن موقع

هذه الدينامية الإيجابية، والقيام على النحو الأوفى وبصورة عاجلة بوضع الآلية السياسية للأمم المتحدة تحت تصرف الطرفين، على نحو ما ورد في البيان الرئاسي المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه، نقدم خدمة هامة لقضيتنا المشتركة المتمثلة في تعزيز دور مجلس الأمن كأداة لمنع النزاعات، كما ورد في المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، وحسبما تشير المادة ٣٣ من الميثاق وكما أوضحت الخبرة الأفريقية في عدد من المناسبات، يكمن حل النزاعات، في نهاية المطاف، في أيدي الدول الأعضاء المهتمة، كما ذكر آخرون قبلي.

وينبغي الاستمرار في اتباع نهج ينطلق من القاعدة، والنظر إلى الأحداث من على أرض الواقع وتقديم أقوى دعم ممكن للمساعي الحميدة أو مساعي الوساطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية كعناصر ضرورية لمشاركتنا. وسيكون التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والحكومات أمرا حاسما في الأسابيع المقبلة، حيث أننا سنحتاج إلى الحصول على صورة أصح وأدق تفصيلا عن الحالة. ويؤكد أول سرد للأحداث، كما استمعنا، مدى خطورة التوترات الموجودة حاليا بين البلدين. وبالفعل تنطوي هذه الأزمة على احتمال أن تصبح خطرا يهدد استقرار المنطقة.

بيد أنه يتعين زيادة التحقيق في عدد من العناصر كما يتعين إلقاء الضوء عليها. ومن أجل ذلك نؤيد بقوة أن تقوم الأمانة العامة بصورة عاجلة بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق، تقدم عناصر ضرورية لهذا المجلس كي يصوغ موقفه ونهجه إزاء هذه القضية. ونرى أن من الأهمية بمكان بقدر متساو أن يسترعي رئيس مجلس الأمن انتباه وسائط الإعلام الدولية إلى التصورات والتقييمات والشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس. وهنا نرى أن موقفنا معبر عنه تماما في الصيغة التي

ونرحب، على غرار ما فعل الآخرون، بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والبلدان الثالثة لمساعدة الطرفين على إيجاد طريقة آمنة للمضي إلى الأمام. ونحث الطرفين، ولا سيما إريتريا، على المشاركة التامة في هذه الجهود. ونوافق على ما صرحت به فرنسا ومؤداه أنه ينبغي توجيه رسالة اليوم، بإصدار بيان صحفي. ونشكر الوفد الفرنسي على العناصر التي عممها بالأمس والتي نؤيدها تماما.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):

أشكر السيد هونوانا على إحاطته الإعلامية. وأشار المتكلمين الآخرين في الإعراب عن الترحيب الحار بالسيد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي وبوزير خارجيتها. ونعبر عن بالغ تقديرنا لحضورهما من جيبوتي ليقدمنا إلينا تقرير عن الوضع بصورة مباشرة. وأشكر رئيس الوزراء دليتا، والممثل الدائم لإريتريا السيد ديستا، على قرارهما المشاركة، معا حول هذه الطاولة، في هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت للغاية، لكي يعبرا عن رأي بلديهما أمام هذا المجلس وليوضحا موقفيهما.

وكما استمعنا، هناك تصورات ومواقف متضاربة، ولكن من الأهمية بمكان التعبير عن تلك المواقف المتضاربة حول الطاولة، وليس على أرض الواقع. وأشكر المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، السيد الحمصاني، وأشكر ممثل الاتحاد الأفريقي لأن الدور الذي سيقومان به، حسبما ذكر بالفعل، سيكون حاسما في المستقبل.

لقد ذكرت أهمية الحوار حول الطاولة. وتتوقع إيطاليا أن تكون هذه الجلسة - وهذا أمر هام - بداية لمشاركة متجددة من الطرفين كليهما لممارسة ضبط النفس ولتسوية خلافاتهما عن طريق الحوار، والقانون الدولي والدبلوماسية، وبذلك يُظهرا تمسكهما بالسلام والأمن في المنطقة الأوسع نطاقا. وبقدر ما نتمكن من حث واستدامة

ممتنون للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ونهيب بمما أن يستمرا في توفير المحافل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية متفق عليها لهذه الحالة. وبالطبع، نناشد أيضا جيبوتي وإريتريا أن تستأنفا الحوار وأن تبحتنا عن حل لخلافاتهما عن طريق التفاوض، وأن تستعملا الأدوات والهيئات الملائمة، وأن تضعا بسرعة حدا للتراع القائم بينهما.

ونشكر وفد فرنسا على النقاط التي وزعها يوم أمس، والتي نستطيع تأييد إدخالها في البيان.

السيد غراولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):
يرحب وفد بلدي برئيس وزراء جمهورية جيبوتي والممثلين الدائمين لإريتريا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ونشكر كذلك الأمانة العامة على إحاطتها الإعلامية.

إن بلجيكا تشارك في الشعور بالقلق الذي أعرب عنه حول هذه الطاولة فيما يتعلق بحوادث الحدود التي وقعت الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه في رأس دوميرة وجزيرة دوميرة. لقد سببت تلك الأحداث عددا من الوفيات وكثيرا من الأضرار، وكان يمكن أن تتطور بسرعة. وما زالت الحالة تنطوي على خطر التصعيد الحاد الذي لا يقتصر على البلدان المعنية بل من المحتمل أن يهدد المنطقة برمتها.

لقد تجاوب المجلس بسرعة في ١٢ حزيران/يونيه وذلك بتذكير كلا البلدين بالتزامهما بالحوار، وإذا كان ضروريا بمساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية الأخرى. وما زال هذا النداء ساري المفعول.

وتشكر بلجيكا جميع الذين ساعدوا في البحث عن تسوية للأزمة. إنه ليس في مصلحة كلا البلدين أن تطول حالة اللتباس الراهنة. وإن بلجيكا، أولا وقبل كل شيء، تشجع البلدين نفسيهما، وكذلك الآخرين المعنيين، بما فيهم الأمين العام، على متابعة جهودهم. وتؤيد بلجيكا إرسال الأمين العام بعثة لتقصي الحقائق وتشجعه على التشاور مع

اقترحها الوفد الفرنسي للرئاسة، والذي نعرب له عن الشكر. ونذكر تماما أن هذا هو موقفنا إزاء هذه العناصر.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر من جديد شكرنا لرئيس وزراء جيبوتي ووزير خارجيتها، وأعبر مرة أخرى عن ثقة إيطاليا في حكومتها، وفي حكومة إريتريا، وفي الإرادة الحاكمة والقدرة على الاتفاق على مخرج من هذه الأزمة باستخدام أدوات الدبلوماسية والتعاون.

السيد أوربيننا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالسيد دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي، وبالتنويه بحضور الممثلين الدائمين لجيبوتي وإريتريا وممثلي جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

إن القرن الأفريقي لا يمتثل صراعا آخر. ولا تستطيع هذه المنطقة أن تلجأ إلى العنف لكي تصل إلى تسوية بشأن نزاع آخر. ولا بد أن تجد الدول الشقيقة حلولا حول طاولة الحوار بدلا من الخنادق واستخدام الأسلحة.

وبالرغم من أن للبلدان المختلفة آراء مختلفة - وهذا أمر طبيعي - فيما يتصل بمصالح كل منها، ولا سيما حيثما لم تُرسخ الحدود التي رسمها الاستعمار، نرى أنه ينبغي الإشارة إلى أن الحلول التي تنبثق من السلام تستند إلى الحذر والحس السليم وتفسح مجالات للنمو للبلدان الشقيقة. وتكمن جذور التراع بين جيبوتي وإريتريا في قضية الحدود التي لم تحدد أبدا والمتنازع عليها. وينبغي التوصل إلى تسوية بشأن هذه المسائل، ونرى أنه ينبغي تسويتها من خلال المشاورات والمفاوضات بين الطرفين التي تستكشف السبل من أجل التوصل إلى اتفاقات جديدة عن طريق التحكيم والوساطة وإمكانية رفع قضايا استئناف أمام محاكم أعلى، مثل محكمة العدل الدولية. وينبغي أيضا النظر في مسألة الاستعانة بمحاكم متخصصة بوصفها خيارا آخر.

وتعتقد كوستاريكا، فيما يتعلق بهذه الحالة، أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تقدم دعما قيما. ولذلك نحن

إنني، أيضا، أود أن أرحب بوجود رئيس الوزراء دليتا في هذه الجلسة. ونرحب كذلك بمشاركة السفير ديستا، الممثل الدائم لإريتريا وممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

إن الولايات المتحدة ما زال يساورها بالغ القلق إزاء الحالة على امتداد الحدود الجيبوتية - الإريترية. وأود أن أثير النقطين التاليتين.

أولا، في ١٢ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أدان فيه العمل العسكري الإريترى ضد جيبوتي، ودعا الطرفين إلى الالتزام بوقف إطلاق النار والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وحث كلا الجانبين على التعاون والانخراط في جهود دبلوماسية لحل القضية سلميا. وفي حين أنه لم تقع أعمال عنف جديدة، ما زالت إريتريا في وضع عسكري عدائي نحو جيبوتي وترفض الانخراط مع جيبوتي مباشرة أو من خلال طرف ثالث في التفاوض على حل سلمي للأزمة.

إننا نؤكد من جديد دعوتنا لكلا الطرفين، ولا سيما إريتريا، إلى سحب قواتهما العسكرية من منطقة الحدود المشتركة والانخراط في عملية دبلوماسية لحل القضية سلميا، بموجب القانون الدولي، كما قال ممثل إيطاليا وآخرون. وإذا لم تنخرط إريتريا في حل سلمي وتسحب قواتها إلى الوراء من حدودها مع جيبوتي، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ الإجراءات أو التدابير الملائمة.

ثانيا، لا يستطيع مجلس الأمن التغاضي عن زعزعة إريتريا لاستقرار المنطقة، ولا سيما عندما يكون بهذا الثمن الكبير لجيرانها. إن الصراع مع جيبوتي يقع على خلفية سلوك إريتريا المزعزع للاستقرار في مكان آخر. ففي الصومال، تدعم الحكومة الإريترية المجموعات المتطرفة، مما فيها مجموعة الشباب المنتمية إلى القاعدة، والتي ترفض التفاوض على حل

الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بخصوص النتائج التي ستسفر عن مبادرتهما.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشكر فرنسا على تقديم صياغة للبيان الذي سيوزع على الصحافة.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشرك المتكلمين السابقين في الترحيب برئيس وزراء جيبوتي وشكره على وجوده بيننا، وكذلك ممثل إريتريا وممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

لقد ظللنا منذ حين نراقب بعناية التصعيد في الأحداث بين البلدين المتجاورين، ونتشاطر تماما القلق البالغ الذي أعربت عنه جميع الدول الأعضاء إزاء خطورة الحالة. ويصبح الأمر أكثر خطورة نظرا للحالة الهشة والحساسة في المنطقة.

وبعد قولي هذا، نود أن نرحب بمناقشة اليوم التي جاءت في وقتها. ونقدر كذلك الفرصة للسماع من الطرفين نفسيهما، وكذلك من المنظمات الإقليمية المنخرطة في مساعدتهما للتخفيف من التوترات. إننا نقدر جهودها ونأمل أن تتمخض عنها نتائج ملموسة في القريب العاجل.

ويود وفد بلدي أن يستغل هذه المناسبة لتجديد دعوة الطرفين، ولا سيما إريتريا، إلى التحلي بضبط النفس، وسحب قواتها إلى ما كان عليه الوضع في السابق، وحل النزاع عن طريق الحوار والوسائل السلمية، وإن أي خيار عسكري غير مقبول؛ ونشجب بقوة أي استعمال للقوة ونشدد على أهمية احترام السيادة الإقليمية للدول. وفي هذا الشأن، نرحب بالبيان الصحفي المعلن عنه والذي جاء في وقته ونرحب بإجراء المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن بيان بصفتي

مثلا للولايات المتحدة.

وبالنظر إلى التحديات التي قد توجدها الحالة بين جيبوتي وإريتريا لمنطقة القرن الأفريقي فوق ما تعانیه من مشاكل بالفعل، تدل مبادرتكم يا سيدي الرئيس إلى عقد هذه الجلسة الجيدة التوقيت والهامة مرة أخرى على اهتمام مجلس الأمن المتواصل بالمسائل التي تم أفريقيًا، كما تسلط الضوء على التعاون المتنامي بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تناول البنود المشتركة بينهما في جدول الأعمال. واسمحوا لي أيضا يا سيدي باغتنام هذه الفرصة لأعرب لكم ولأعضاء المجلس الآخرين عن امتناننا العميق لهذا التركيز الخاص الذي تولونه لأفريقيا خلال فترة رئاستكم.

ونود أيضا أن نضم صوتنا إلى الترحيب بدولة رئيس وزراء جيبوتي، ومعالي وزير الخارجية، وسائر أعضاء وفدهما. ونشكر رئيس الوزراء على الإحاطة الإعلامية المفيدة للغاية التي قدمها للمجلس اليوم. كما نتوجه بالشكر للسفير ديستا، ممثل إريتريا، على بيانه أمام المجلس. ويدل حضور ممثلي هذين البلدين في المجلس اليوم دلالة واضحة على رغبة كل منهما في إيلاء الأولوية لطريق الحوار، ونود أن نثني عليهما لأخذهما بهذا الخيار.

ونشكر أيضا السيد هونوانا على بيانه. ونعرب عن تقديرنا كذلك لجميع أعضاء المجلس للبيانات التي أدلوا بها اليوم.

وكما يعلم الأعضاء فإن إريتريا وجيبوتي من الدول الأعضاء الهامة التي تحظى بالتقدير في الاتحاد الأفريقي، ولم يكن من المتوقع، ولو على أبعد الاحتمالات، هذا الوقوع المفاجئ للأحداث المؤسفة قيد نظر المجلس اليوم، بالرغم من استمرار حالات التوتر في منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة.

سياسي سلمي في الصومال. وعملت إريتريا على تشويه وعرقلة المناقشة الأخيرة بين الأطراف الصومالية في جيبوتي. ولقد قيّدت حكومة إريتريا أنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا - وهي قوة استضافتها بحرية وطواعية في بلدها - وتمنعها من تنفيذ ولايتها. وأخيرا، أوقفت حكومة إريتريا تسليم كل شحنات الوقود المرسلة إلى البعثة، ونتيجة لذلك اضطرت الأمم المتحدة إلى سحب البعثة من إريتريا، الأمر الذي يزيد من زعزعة الحالة الخطيرة أصلا.

وبالنسبة لإريتريا، حتى الآن ليس الوقت متأخرا لاستئناف مكانتها كعضو مسؤول في هذه المنظمة ولاستئناف مكانتها كجار حسن. وسنراقب أعمال إريتريا عن كثب وسوف نصر على أن تكون إريتريا مسؤولة عن أعمالها.

وفي الختام، يستطيع وفد بلدي تأييد الصيغة المستعملة في البيان الصحفي الذي اقترحه الوفد الفرنسي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة الآن للسيدة أليس أغينييت مونغوا، مستشارة المراقبة الدائمة لبعثة الاتحاد الأفريقي.

السيدة مونغوا (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، على دعوتي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة وأبلغكم اعتذارات المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، التي سافرت إلى شرم الشيخ لحضور اجتماعات الدورة الحادية عشرة العادية القادمة للاتحاد الأفريقي المزمع عقدها في نهاية الشهر. ولذلك لم تتمكن من حضور هذه الجلسة شخصيا. وإنه لي شرفني بما تشريف ويسعدني اليوم أن أنقل إلى المجلس اليوم ملاحظات مفوضية الاتحاد الأفريقي.

قرر مجلس الاتحاد الأفريقي أن يجتمع فيما بعد على المستوى المناسب للنظر في الحالة واتخاذ القرارات الضرورية.

ومن دواعي سرورنا أن نؤكد لمجلس الأمن اليوم أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في تنفيذ ذلك القرار، سوف يناقش الحالة بين إريتريا وجيبوتي على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، على هامش الدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المقرر عقدها في شرم الشيخ، بمصر.

وفي هذا الصدد، وعملا بأحكام بروتوكول مجلس السلام والأمن، تم توجيه الدعوة إلى إريتريا وجيبوتي لحضور مؤتمر القمة المذكور. ونود أن نغتنم فرصة وجودهما في مجلس الأمن اليوم لنشدد على أهمية مشاركتهما في اجتماع القمة بغية إيجاد حل سلمي ودائم لخلافتهما.

ونود أيضا أن نكرر النداء الذي وجهه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى البلدين؛ ونرجو أن تتصرف جميع الأطراف على نحو إيجابي وبناء من أجل استعادة السلام والعلاقات الودية بينهما، تحقيقا للسلام والأمن لحكومتَي البلدين وشعبيهما، وللمنطقة دون الإقليمية، ولأفريقيا بأسرها. ولدينا ثقة بأن مداوات مجلس الأمن اليوم ستسهم في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة مونغوا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (الجامعة العربية): بداية، أشكركم لدعوة جامعة الدول العربية للمشاركة في هذا الاجتماع. وأرحب بسعادة ديليتا محمد ديليتا، رئيس وزراء جيبوتي، وأشكره على مداخلته، كما أشكر السيد الممثل الدائم

ونود أن نشير إلى أن مجلس السلام والتعاون التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعيه الـ ١٢١ و ١٢٥، المعقودين في ٢٤ نيسان/أبريل و ٢ أيار/مايو، على التوالي، تبادل الآراء بشأن العلاقات بين دولة إريتريا وجمهورية جيبوتي، بعد توجيه رسالة إلى مجلس السلام والأمن يوم ٢٤ نيسان/أبريل من وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية جيبوتي بشأن الحالة على خط الحدود بين البلدين.

وكتبت مفوضية الاتحاد الأفريقي من جانبها رسميا إلى البلدين لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الحالة على حدودهما المشتركة وعن الخطوات التي قد يتخذها لتسوية الحالة بالطرق الودية. وعملا بتوصية مجلس السلام والأمن، أوفدت المفوضية أيضا بعثة لتقييم الحالة على أرض الواقع والتشاور مع البلدين. واستقبلت السلطات في جيبوتي البعثة، التي لا تزال في انتظار أن تستقبلها إريتريا.

وفي ضوء حالات التوتر المثيرة للقلق الآخذة في الظهور بين جيبوتي وإريتريا منذ الثلاثاء ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولا سيما الحوادث التي وقعت بين القوات المسلحة للبلدين، أدان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشدة استعمال القوة في اجتماعه الـ ١٣٦، المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأكد حتمية احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها، وفقا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. ودعا المجلس إلى عودة الأمور فوراً إلى الحالة التي كانت سائدة على خط الحدود المشتركة بين البلدين قبل بدء التوتر الحالي، بما في ذلك سحب جميع القوات التي وضعت على الحدود منذ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وحث مجلس السلام والتعاون البلدين مرة ثانية على إظهار أقصى درجات ضبط النفس، واللجوء للحوار في حل أي نزاع ثنائي وإبداء تعاونهما الكامل مع جميع الجهود المبذولة تحقيقاً لتلك الغاية. كذلك

الحكومة الإريترية بهدف معالجة الموقف وإنهاء التوتر ووقف المواجهة على الحدود بين البلدين الجارين.

إن الوضع القائم حاليا على الحدود بين جيبوتي وإريتريا يدعو إلى القلق لما له من تفاعلات وتداعيات. وإن هذه الأزمة لا يمكن حلها بالطرق العسكرية أو بوسائل العنف أو التهديد بالقوة. ولا بد من اللجوء إلى المفاوضات بين الأطراف المعنية بالطرق السلمية لإيجاد حل لها، واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية للدول. كما ندعو الأطراف المعنية إلى ضبط النفس وعدم القيام بأي إجراءات من شأنها تصعيد الوضع. إن إيجاد مخرج سلمي لهذه الأزمة يتطلب من جيبوتي وإريتريا الالتزام بالاتفاقيات المعقودة والحفاظ على علاقات جيدة بينهما، قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.

إن منطقة القرن الأفريقي لا تزال تواجه العديد من الاضطرابات وعدم الاستقرار، وهي ليست بحاجة إلى المزيد منها. ولا بد من التدخل السريع لمعالجة هذه الأزمة واحتوائها، حرصا على استتباب الأمن والسلم والاستقرار بين جيبوتي وإريتريا، البلدين الصديقين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير محمصابي على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠

إريتريا على مداخلته. وأتوجه بالشكر للسيد هونوانا، ممثل الأمين العام، على التقرير الذي قدمه.

يجتمع مجلس الأمن اليوم بشأن أزمة جديدة تواجه القرن الأفريقي، حيث أبلغت حكومة جيبوتي جامعة الدول العربية منذ شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ الماضي عن مسألة عمليات حشد تدريجي للقوات الإريترية على حدود جيبوتي، شملت إعداد التحصينات والخبنادق، ودخول جنود إريترين إلى الجانب الجيبوتي المطل على حركة النقل البحري في البحر الأحمر.

وبناء على رسالة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية جيبوتي، الموجهة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، لمعالجة التوتر القائم بين جيبوتي وإريتريا بالطرق السلمية، قامت بعثة جامعة الدول العربية لتقصي الحقائق بزيارة منطقة رأس دوميرة بجمهورية جيبوتي، خلال الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بهدف إيجاد حل للأزمة، واستمعت إلى المسؤولين في جيبوتي. كما طلبت البعثة أيضا الاجتماع مع المسؤولين في إريتريا، إلا أن الجانب الإريترى لم يلبّ الطلب.

لقد اجتمع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وتداول في الوضع القائم بين جيبوتي وإريتريا. وأصدر المجلس قرارا أكد فيه ضرورة احترام سيادة جمهورية جيبوتي ووحدة وسلامة أراضيها، كما طالب دولة إريتريا بسحب قواتها من مناطق الحدود مع جيبوتي، ودعا مجددا إلى احترام مبادئ حسن الجوار وعدم المساس بالحدود القائمة بين البلدين عقب الاستقلال. وطلب المجلس إلى كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية ومجلس السلم والأمن العربي الاستمرار في جهودهما لمعالجة هذه القضية، وتكليف الأمانة العامة إجراء الاتصالات اللازمة مع